

الدولة والحكومة العميقتان

والبيادي للعيان أن مثل هذه البؤر المنتشرة في مؤسسات الدولة العراقية هدفها الحفاظ على المصالح السياسية لأطراف في السلطة وضمان بقائها على رأسها ما شاعت الأقدار كنوع من الحماية الاستخباراتية وتوجساً من أية محاولات لزعزعة شكل النظام السياسي الفاشل القائم منذ السقوط. إن مفهوم الدولة العميقة في العراق واضح للعيان ولو مجازياً، من خلال تعدد مراكز القوى المتحالفة المشاركة المتناقضة المتنافسة معاً سياسياً والمختلفة في اتباع الأجندة الخاصة بكل منها وبضمنها تشكيلات الحشد الشعبي، حماية للنظام السياسي القائم.

نظام قائم

أي أنها من ناحية، تبدو متفاهمة على شكل النظام القائم الذي يحيي مصالحها من حيث المبدأ، لكنها مختلفة جهات وبنية وقضائية مسببة وما تحتجزه من طاقات أمنية لتطبيقها وسط الفوضى العارمة التي شهدتها البلاد منذ ما يربو على ستة عشر عاماً من تغيير النظام. فخيبار التهديد والانتقام وتخريب الساحة مزال سيد المشهد كلما تعمقت الخلافات السياسية وطغت الاختلافات حول المصالح والمنافع والمناصب، ما يجيز لنا القول بسيادة مبدأ وجود دويلات داخل الدولة العراقية، يتحكم بها أشخاص أو مجاميع ميليشياوية مسلحة، بغياب سيادة لغة الدستور والقانون والنظام الذي ينبغي أن تحكم المواطنين والوطن.

وهي بفضل سطوتها قادرة على تغيير المواقف والخضاع سياسة البلاد وفقاً لمسار ورغبات الجهات التي تتبعها وتمولها وتضمن لها ديمومة البقاء. أي بمعنى آخر، يمكن رصد تأثيرات ذات بعد سياسي واقتصادي وقضائي على إدارة البلاد يتولاها اتباع أو أشخاص مقربون من مراكز

الأسوار ومن مزدوجي الجنسية الذين تهافتوا وتكالبوا لنيل حصصهم من كعكة البلاد السائغة ولغاية الساعة. من هنا، كبرت هذه المجاميع الحزبية بقوة ما كسبته من أموال السحت الحرام وسرقة نطق البلاد والتعامل بمشتقاته بطرق غير مشروعة. كما تعمقت مكاتبها الاقتصادية التكتسبية وأصبحت تمثل دويلات شبه مستقلة داخل شبيه دولة العراق التي أصابها الهون والضعف والتخاذل بحيث أضحت غير قادرة على رأب الشرح ومعالجة الوضع المتردي لسنوات عفاً لغاية بداية هذه السنة عندما انبرت حكومة السيد عبد المهدي لاتخاذ بعض التدابير التي ما تزال ناقصة لعالجة مواقع الخلل ووضع الأمور في نصابها وإعادة هيبة الدولة وسيادتها ليعود العراق حراً مستقلاً في أداؤه السبائي ولتعود حكومته فارضةً برنامجها ومقيمة أعمالها وواضحة حدًا لحالة الإنفلات الأمني والاقتصادي والخدمي.

هذا هو السبيل الوحيد للخروج من نفق مفهوم الحكومة العميقة والدولة العميقة الموصوفة في البرنامج الحكومي للحكومة الحالية، بعودة مؤسسات الدولة للعمل وفق برنامج وطني غير مخترق من قبل لوبيات الكتل السياسية وأحزاب السلطة ودكاكينها الاقتصادية التي تمثلها غالباً في صفوف هذه المؤسسات وفي الدوائر التي لا تلتزم إحداها من متلئين تابعين لها.

فقد أشيع في الوزارة الحالية مثلاً، تعيين مرآة لكتاب وزراء كي يقوموا بمهمة حماية الحصص والحفاظ على المنافع المترتبة من وراء عقود مشاريع يتم إحالتها بصيغة التقاسم بين أحزاب السلطة وفق مفهوم التقاسم والاشراك أحياناً وعقد الصفقات والساومات في أحيان أخرى.

لويس إقليس

بغداد



لا شك أنّ تراجع الأداء الوطني في العراق بعد سقوط نظام البعث في 2003 كانت له انعكاسات تراجيدية على صعيد الأداء الحكومي بل على صعيد الدولة العراقية ككل. وكان لتدخل السلطات وتعدد الجهات التي تدعي الأحقية في الحكم أو السلطة أو في فرض أجنداتها الخاصة بحسب تبعيتها العرقية والحزبية والدينية والمذهبية، آثار سلبية على صعيد هذا الأداء بما فيه تسيير شؤون الدولة وفق السياقات المتعارف عليها من حيث السيادة الوطنية والمركزية في الحكم. فقد انتشرت ظاهرة فرض

السلطات وإدارة المؤسسات التي أصبحت من حصة أحزاب السلطة الحاكمة بشكل مربب بغياب سيادة القانون والتراخي في تطبيق الدستور، مما كان له الأثر البالغ في ضياع هيبة الدولة وانتشار مجاميع مسلحة منفصلة أو جماعات تدعى انتماعها للسلطة أو قربها من مرجعيات دينية لها الوصاية على أمر هذه السلطة. وهذا ما فتح الباب أمام عناصر هذه الأخيرة للتقرب والتودد من المرجعيات الدينية صاحبة الشأن وفي التأثير المجتمعي معاً، بحجة الإدعاء بالسيير وفق

إلى مجلس نقابة المحامين .. مع التحية



عبد الخالق الشاهر

اربيل

هناك قول اعتقد انه للجنرال ديغول ((لا يوجد مهنة اشرف من مهنة الدفاع عن وطنك ، سوى مهنة ان تقود ابناء وطنك للدفاع عنه)) في الاولى قصد الجندي وفي الثانية قصد الضابط وضابط الصف.. وبما ان الوطن هو المواطن وبما ان المحامي يدافع عن المواطن فيمكن منحه نفس الصفة اعلاه..مع ايماني بأن كل هؤلاء يصنعهم المعلم ، ولذلك نجد ان نقابتي المحامين والمعلمين اتتا دورا في الحياة السياسية والاجتماعية للعراق خلال عهود كان يمكن للمواطن ان يفتح نصف فمه على الاقل . علينا ان نكون منصفين لنقول ان النظام السياسي الحالي هو من اكثر العهود سماحا للعلم واللسان ، الا انهما لا يرتبان اي اثر وبالتالي تكون النتيجة واحدة ، ويبدو ان سبب هذا التساهل هو كما ورد في احد تسجيلات الأخ حسن العلوي ان السيد موفق الربيعي اخبره انه لا احد يستمع اليه من السرايين بسبب انهم غير مستعدين لأضاعه ربع ساعة للقرعة لأن ربع الساعة يمكن ان يخمطون) بها ربع مليون لا نريد هنا النقابة ان تدخل مجال السياسة بل تبقى في مجال القانون ، وهذا ما سيطيها الدور الاكبر في السياسة لان هناك مواد دستورية وقوانين ليست بالقليلة لها اهداف سياسية بحثة وتحقق آثارا اجتماعية سلبية بل هي تضر بالنظام السياسي وحكوماته المتعاقبة وبالتالي تضر البلد . الخصوصية اعلاه تحتم عليكم ايها الزملاء الاحبة ان تغادروا المهام التقليدية المتوارثة في الدفاع عن المحامي وقبول انتماه وغير ذلك ، الى الفضاء الربح، فالدفاع عن حقوق شعب تعداده الملايين هو خير من الدفاع عن بضعة عشرات الآلاف من المحامين ، وسأقترح عليكم مهمات المرحلة الحالية .. عسى ان نتال رضاكم .

وعى قانوني

1. حتى الحرب تبدأ بكلمة ، ويبدو ان لا مناص اليوم من التسلح بالوعي القانوني فهناك جهل واسع بالدستور والنظام القانوني العراقي ، فمثلا يقول الكثيرون ان الدستور طائفي بينما هو ليس كذلك بل ان التطبيق جاء طائفا بعيدا عن الدستور مما يتطلب على الاقل كخطوة اولى إعادة اصدار جريدة (القضاء الواقف) التي اطلعت على عدد منها صادر قبل ولادتي بسنتين ، وتوقفت عن الصدور في العام 2003. 2. تشكيل فريق لدراسة الدستور العراقي وتثبيت المشورة القانونية على شكل مسودة مشروع ونشره مع توضيح الجوانب الايجابية الكثيرة فيه والتي تشكل 95 بالمئة منه مع توضيح اين تكمن لا شرعية الاعلام المزروعة ومنها ضياع هوية العراق العربية ((العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ... وجزء من العالم الاسلامي))وكانه البلد الوحيد المتعدد ، ويكون ذلك بالاستعانة بالقانون العالمي لحقوق الانسان ووثيقة العهد الدولي ، وقبل ذلك بيان اين تتقاطع الاعلام مع روح الدستور (بتدوير المبادئ الاساسية والحقوق والحريات). 3. دراسة قانون مكافحة الارهاب ، وإعادة تحريف الارهاب وتحديد الالفعال الارهابية بدقة ، ودراسة ملحوظات لجنة مكافحة الارهاب في مجلس الامن على القانون ، وتخليصه من المادة التي اقحمت بالقانون بشكل غريب وغير في المادة الثالثة (جرائم امن الدولة) ، وكذلك مدى صلاحية مجلس القضاء الاعلى في اقام الدكة الاستشارية فيه. 4. اعطاء اولية قضوى لدراسة قانوني الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وحجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لآركان النظام السابق لان تعديل القانونين اعلاه جار منذ مدة قصيرة تحت قبة البرلمان وقد يقر التعديل في اي وقت وتفتوت فرصة النقابة في رفع مقترحاتها ، والمطلوب دراسة دستوريتهن اولاً وتطبيقها مع ((ثوابت احكام الاسلام)) التي اقرها الدستور بمادة (1/2) وبماكي المواد الدستورية الكثيرة التي تتعلق بدستورية مواد القانونين اعلاه وللعلم ان هيئة المساءلة ، ولجنة الحجز والمصادرة سبقتا النقابة في اقتراح تعديل القانونين اعلاه.

الازمات حاصلة

5. نحن الاقدر على تقديم المشورة للسلطات الثلاث بخصوص الازمات الحاصلة والتي ستحصل لا سامح الله ، ومنها فهناك ظواهر كثيرة ستظهر بسبب الفساد المستشري ومنها ظاهرة تزوير ملكية العقارات أو ظاهرة اغتصابها دون تزوير من خلال استغلال النفوذ والفوضى غير الخلاقة هذه هي مهماتنا الاساسية اليوم ايها الاخوة فلا تلتفتوا عنها (لقلّة المتصددين لها) ولا بأس من الاستمرار بالجوانب الأخرى لحماية المحامين وتأهيلهم وغير ذلك من المهام التقليدية. اخيرا ارجو منكم ملاحظة اني اكتب لكم للمرة الاولى لسبب اني اشعر ان عملي مجد هذه المرة. وفقكم الله وأدامكم لنصرة المظلومين حيث ان لا حياذ بين الظالم والمظلوم كوننا محامين على الاقل ..

العقوبات الأمريكية على إيران أسبابها وآثارها

العاجل سوف لن يصبح ممكنا ونتيجة لذلك سيصبح صراع الاخوة الاعداء على السلطة في العراق على اشده .وهناك من يترقب سبب عبد المهدي لازاحة عن المسرح السياسي . انه صراع مصالح وليس صراعا وطنيا . فلم يعد احد يكثر بمصلحة الشعب العراقي من هذا الصراع . خصوصا وان اسداء ايران في العراق يفضلون المصلحة الإيرانية على مصالح بلادهم وكثير من الاموال والمساعدات ترسل الى ايران رغم حاجة الشعب العراقي الملحة لها ان قطعات واسعة من الشعب العراقي اخذت تخملمن من محابة ايران .وهناك مطالبات باتجاهات داخلية تتزايد يوما بعد يوم لابعاد ايران عن الشان العراقي . وقد ادركوا ان حكومات العراق الموالية لايران منذ ستة عشر عاما لم تقدم لهم سوى الخراب والفقر وانعدام الخدمات . وقد مر هذا الشعب بخيبات امل كثيرة من هذه الحكومات ان التغيير قادم لامحالة في العراق . حيث سيواجه عبد المهدي ضغوطات كبيرة لتلنحي او الانفصال ، خصوصا بعد تظاهرات عارمة مستحاج مدن العراق كافة في الصيف القادم وهو موسم الثورات والانتفاضات في العراق.

امتدت هذه الفتنة والصراع بين افراد الشعب الواحد الى دول الربيع العربي ..

وقد شاركت في هذه الحفلة الدامية دول عديدة نتيجة اطماعها التوسعية على حساب دول جارة وصديقة . فتم زج ايران وتركيا والسعودية وقطر والامارات

واليمن في حرب بالانابة في هذه المنطقة اما العراق فقد اصبح ممرا لايران حتى وصلت الى البحر المتوسط . . . كما تم تقاسم النفوذ الامريكي الايراني فيه على وفق اتفاقات غير معلنة

وفق اتفاقات غير معلنة او ضمنية . فلا غالب ولا مغلوب بينهما مادام المخطط يسير على مايرام جاء ترامب ليعلن نهاية اللعبة فمزق الاتفاق النووي مع ايران

بعد ان تمددت في العراق وسوريا ولبنان .وهي تنفذ شعارها في تصدير الثورة

الاسلامية .

السياسية والاقتصادية في ايران . كما تم التصعيد الاعلامي معها لاستفزازها جرت ضغوطات على روسيا لابعاد ايران عن الجولان والحدود مع اسرائيل . وايران برغماتية تحاول الحصول على المكاسب دون مواجهات صراحة لها . فانسحبت من مواقعها بالقرب من اسرائيل . ومع ذلك تم ضرب قواعدها في سوريا مرة بعد اخرى وسكنت . وكذلك سكت حزب الله في لبنان عن اي رد فعل . واكتفى بالتصريحات من ان الصواريخ قادرة على تدمير اسرائيل . كما صرح بعض الموالين لايران في العراق ان الحرب القادمة مع اسرائيل ستشعل قل ايبب بالصواريخ الإيرانية .

حرب اعلامية

وفي خضم تصعيد الحرب الاعلامية هذه . خرج الرئيس الامريكي ترامب ليعلن ان الحرس الثوري الإيراني منغلطة اراهية . وقد سبق وان حذرت القيادة الإيرانية من ان اعلان مثل هذا القرار سيشتعل الحرب في المنطقة كلها . ولم يباه الرئيس الامريكي لذلك . ويبدو ان الامريكان يعرفون جيدا حدود ايران وانزعاجها في المنطقة . وهم سائرون نحو التصعيد التدريجي . ولكنهم ما زالوا غير راغبين بالتماس

يستند الحكم الحالي في العراق على دعائين . امريكية وايرانية . واي تشكيل حكومي في العراق لا يتم الا بتوافق هاتين الدولتين . وتم تثبيت العرف السياسي هذا بعد الاتفاق النووي الايراني ايضا . كما اطلق اوباما يد ايران في العراق ثم في امكان اخرى من الوطن العربي . . وعلى مايبجو فان اوباما لم يكن وحده من اعطى هذا الدور لايران . فقد ادركت مراكز القوى الامريكية واللوبي الصهيوني العالمي ان ترك ايران وبعض الدول العربية دون التعرض لهما قد يشجعها على القيام بمغامرة للتحرش باسرائيل . ولذلك سعوا الى اشغال هذه الدول بحروب داخلية واقليمية بالنيابة لتجنب اي احتمال للمغامرة او تهديد محتمل للدولة العبرية . وليس هناك افضل من استنحار شعاع تصدير الثورة الإيرانية وما يرتب عليه من اثاره النعرات الدينية والوطنية في دول الطوق لاشغال فتييل هذه الحروب المتداخلة . وهكذا تم تحريض كل طرف على الطرف الاخر وقد كانوا يعيشون في سلام ووثام . حتى اصبحوا يتقاتلون بعنف لم يشهد له التاريخ الحديث مثالا . ثم تم استحضار داعش ليزيد الطين بله ويعلن عن دولة الخرافة